الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
8 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيدة دانابالا (نائبة الرئيس) . . . . . (سري لانكا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-51101X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد ديالو (السنغال)، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة دانابالا (سري لانكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد باتاراي** (نيبال): قال إن البلدان الملتزمة بالخروج من قائمة أقل البلدان نموا ينبغي أن تحظى باهتمام خاص وبتقديم المساعدة لها من قبل الأمم المتحدة وشركائها في التنمية. ورحب باعتماد الإعلان الصادر عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، ودعا إلى بذل مزيد من الجهود من أجل ضمان الشفافية والمساءلة من جانب البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد. ونظرا لكون بلدانٍ مثل نيبال تعاني من أوجه القصور المتأصلة في النظام التجاري العالمي، فلا بد من إعادة النظر في السياسات التجارية لكفالة اتسام الآليات بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز، واستنادها إلى القواعد، وقيامها على أساس يمكن التنبؤ به. كما دعا إلى التعجيل باختتام جولة الدوحة الإنمائية، وأعرب عن الأمل في أن يؤدي المؤتمر الوزاري التاسع القادم لمنظمة التجارة العالمية إلى معالجة المسائل الحيوية بالنسبة لأقل البلدان نموا، بما فيها إعفاء مدخلات هذه البلدان من الرسوم الجمركية ونظام الحصص، وقواعد المنشأ، وإعفاءات الخدمات، وتجارة القطن.

٢ - وأعرب عن القلق إزاء الانخفاض الذي طرأ مؤخرا على المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وشدد على ضرورة إحراز تقدم ملموس في الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بها. وتابع قائلا إن نيبال تعلق أهمية كبيرة على استمرار تبادل المعارف ونقل التكنولوجيا، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، باعتبار ذلك عنصرا مكملا للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه.

٣ - ووجه الانتباه إلى الآثار المفرطة والمروعة لتغير المناخ على نيبال، وخصوصا في الجبال التي تأوي نظما إيكولوجية قيمة، وتنوعا بيولوجيا ثريا، وحضارات قديمة، وأنهارا جليدية لا حصر لها، ومصادر جمة للمياه العذبة. وقال إن نيبال تستحق اهتماما عالميا خاصا في ذلك المجال، ودعا إلى الإسراع في تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمري كانكون والدوحة المعنيين بتغير المناخ، نصا وروحا، بالاستناد إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وأضاف أن نيبال بإمكانها القيام بالكثير للنهوض بالاقتصاد الأخضر، وتأمل أن تترجم ذلك إلى حقيقة بمساعدة الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤ - وتابع قائلا إن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أن المقاس الواحد الصالح للجميع لا يمكن أن يوفر حلولا معدة حسب الطلب. وأضاف أن وفده يؤيد تعزيز مبادرة ''توحيد الأداء''، ويدعو إلى وضع آلية متينة لكفالة المساءلة المتبادلة بين البلدان المستفيدة من البرامج وشركاء التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة ككل. وأضاف أن وفده يرى أيضا أن آراء البلدان النامية ينبغي أن تنعكس في عمليات صنع القرار في مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

٥ - **السيد جدو** (موريتانيا): قال إن أبرز التحديات التي تواجه اللجنة تشمل القضاء على الفقر، وتنمية نظامي التعليم والصحة، وتعزيز دور المرأة في عملية صنع القرار، والتصدي لتغير المناخ، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصادات النامية. وتابع قائلا إنه ينبغي إنشاء آليات جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية ولكن دون الانتقاص من دور المساعدة الإنمائية الرسمية، التي كان تراجعها خلال العامين

الماضيين مدعاة للقلق. وأعرب عن الأمل في أن يفضي انتعاش الاقتصاد العالمي إلى تشجيع البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بما عليها من التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦ - وأضاف أن موريتانيا هي في عداد البلدان الأكثر تضررا من تغير المناخ. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ولدعم صندوق المناخ الأخضر، وضمان نقل التكنولوجيا المراعية للبيئة وغير الضارة بها. واختتم قائلا إن موريتانيا قامت، بالتعاون مع الإمارات العربية المتحدة، ببناء أكبر محطة للطاقة الشمسية في أفريقيا. وقد أقامت حكومة بلده أيضا شراكات مع القطاع الخاص من أجل بناء الطرق ومطار دولي جديد، وهذا أمر يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لتحقيق لتنمية المستدامة في بلده.

٧ - **السيد كيهوراني** (كينيا): قال إن نتائج الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كانت متباينة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى كون تلك الأهداف لم تعالج بشكل كاف الأبعاد المتعددة والأسباب الجذرية للفقر. وسوف يفضي اعتماد نهج متكامل ذي أثر تعاقبي بشأن طائفة أوسع من المسائل - على سبيل المثال، تغير المناخ من حيث صلته بانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة، أو تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية من حيث صلتهما بالفقر والمرض — إلى التأثير بشكل أكبر في حياة الفقراء. فالأفكار الجيدة التي لا توجد وسائل محددة لتنفيذها لن تحول دون موت الأطفال في البلدان الأفريقية من سوء التغذية أو من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، كما أنها لن تنقذ الدول الجزرية الصغيرة النامية من الأخطار الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر. فمن الضروري توخي الفعالية في تقديم الخدمات، وتوفير التكنولوجيات الملائمة، وتأمين التمويل المستقر الذي يمكن التنبؤ به من أجل الانتقال بتلك البلدان إلى التنمية المستدامة.

٨ - وتابع قائلا إن القضاء على الفقر، والإنصاف، والاستدامة العالمية يجب أن تكون في صميم خطة التنمية المقبلة. ومن أجل انتشال أكبر عدد ممكن من الناس من براثن الفقر، يجب ألا تقتصر الجهود المبذولة على القضاء على الفقر المدقع، المحدد بـ ١,٢٥ دولار في اليوم؛ ويجب أن يتمثل الهدف في القضاء على الفقر بشكل مطلق. ويجب، في أي خطة طموحة وعملية للتنمية، التركيز على النمو الاقتصادي السريع، والحكم الرشيد، وتحسين الهياكل الأساسية، وإتاحة فرص الحصول على الطاقة. كما ينبغي للخطة الإنمائية الجديدة أن تعالج أيضا مسائل التجارة العالمية بطريقة شاملة من أجل كفالة وجود نظام تجاري عالمي عادل ومتوازن. واختتم قائلا إن زيادة مستوى الالتزام السياسي ووجود روح التعاون الدولي أمران ضروريان الآن أكثر من أي وقت مضى. ومن موقع مشاركة كينيا في رئاسة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، سوف تواصل دعم إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتشارك في ذلك مشاركة بناءة.

٩ - **السيدة جورجي** (ألبانيا): قالت إن ألبانيا نظمت عملية تشاور وطنية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل الدفع باتجاه وضع إطار جديد متين وجيد يجمع بين التنمية والاستدامة. وأضافت أن وفد بلدها يرحب في ذلك الصدد بالوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي نظمت بشأن متابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بأهداف التنمية المستدامة وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٠ - واستطردت قائلة إن البلدان النامية أصبحت في العقود الأخيرة أكثر ثقة في قدرتها على قيادة خططها الإنمائية وأكثر إدراكا لإمكاناتها ومواردها. ولكنها أدركت أيضا أن منظومة الأمم لمتحدة بحاجة إلى التجدد والعمل بطريقة أكثر اتساقا حتى تتمكن من الاستجابة لنداءات الحكومات بسرعة

أكبر. وفي ذلك السياق، يكتسي الرصد الدقيق لتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات أهمية قصوى. واختتمت قائلة إن ألبانيا قد خبرت بنفسها علاقة جديدة ونوعية مع الأمم المتحدة من خلال نهج ''توحيد الأداء''ووجدت أنه كان مثمرا للغاية.

١١ - **السيد ريكياردي** (باراغواي): قال إن الفقر لا يشكل مشكلة بالنسبة للبعض فقط بل بالنسبة للجميع، وبالتالي ينبغي التصدي له من خلال السياسات العالمية والمحلية على السواء. والتحديات التي تواجهها باراغواي، كونها من البلدان النامية غير الساحلية، بما فيها الصعوبات في الوصول إلى الأسواق العالمية، تؤثر بشكل مباشر على التجارة والعمالة والفقر. وأعرب عن أمل وفده في أن يفضي المؤتمر الشامل الذي يعقد كل عشر سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي، المقرر عقده في عام ٢٠١٤، إلى توفير التوجيه بشأن كيفية التصدي لتلك التحديات.

١٢ - وتابع قائلا إن إقامة تحالف بين القطاعين العام والخاص هو أفضل السبل لإيجاد فرص عمل لائق للجميع، ولرصد كيفية تخصيص المعونة؛ فقد أفضى سوء التخطيط في تدابير الحد من الفقر إلى خفض الرقابة الوطنية والسماح بهدر الموارد. واختتم قائلا إن باراغواي تعمل بالتالي على تحديد أهداف التدابير الحكومية للحد من الفقر بأكبر قدر ممكن من الدقة وعلى تهيئة فرص العمل الجيد لمواطنيها.

١٣ - **السيد أنبول** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن وفد بلده يرحب بإنشاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأعرب عن الأمل في أن يترافق عملهما بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق تكامل أفضل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وأضاف أنه ينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تكون شاملة وطموحة وأن تستند إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وينبغي أن تضم مساهمات النساء والشباب والمجتمع المدني، وأن تعالج مسائل بطالة الشباب، والهجرة، والأمن الغذائي، والجفاف، وتدهور البيئة. وقال إن وفد بلده يود، في الوقت نفسه، أن يذكّر الجهات الشريكة في التنمية، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، بالالتزامات التي تعهدت بها في السابق - بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ونسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نموا، من أجل تمويل جهود البلدان النامية في التصدي لتغير المناخ.

١٤ - واستطرد يقول إن جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة بتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار، وقد أحرزت تقدما كبيرا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لذلك، شهدت زيادة في نسب الالتحاق بالمدارس (بما في ذلك التكافؤ بين البنات والبنين في المدارس الابتدائية)؛ وإلمام الكبار بالقراءة والكتابة؛ ومشاركة المرأة في الحياة السياسية؛ وتحصين الأطفال. وقد انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع، وقُطعت أشواط كبيرة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. وبفضل الانضباط وإصلاح إدارة المالية العامة، شهد الاقتصاد الوطني استقرارا ونموا. وأضاف أن بلده اضطلع أيضا بإصلاح قطاع الأمن والعدالة، والإدارة العامة، واقترب أكثر من تحقيق اللامركزية من خلال اعتماد التشريعات اللازمة للتنفيذ. وتقوم جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا باستعراض استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بتحقيق النمو للجميع والحد من الفقر بهدف زيادة فعاليتها. وبإمكان مشروع غران إنغا لتوليد الطاقة الكهرمائية أن يوفر الطاقة لنصف سكان أفريقيا تقريبا.

١٥ - ومع ذلك، فبدون السلام لا يمكن إحراز أي تقدم. فقد ألحق النزاع المسلح خسائر كبيرة ببلده ومعاناة يعجز عنها الوصف بسكانه. فآلاف النساء وقعن ضحايا

للاغتصاب في المقاطعات الشرقية، ولم يتمكن ملايين الأطفال من الالتحاق بالمدارس. لذا، لا بد أن تعالج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مسألة السلام والأمن، فضلا عن تغير المناخ. واختتم قائلا إن جمهورية الكونغو الديمقراطية الغنية بالتنوع البيولوجي قد وضعت، في إطار الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة، سياسة عامة بشأن إدارة النظم الإيكولوجية للغابات.

١٦ - **الآنسة الدوسري** (البحرين): قالت إن بلدها قد قطع شوطا كبيرا في مجال تحقيق التنمية المستدامة وفقا لرؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ التي تركز على الاستدامة والتنافسية والعدالة، وتسعى إلى تعزيز اقتصاد متنوع، وخدمات حكومية فعالة، ورقابة شفافة، ومستوى جيدا للتعليم والرعاية الصحية، وبيئة نظيفة، ومصادر طاقة مستدامة. وقد شهد اعتماد البلد على الإيرادات النفطية انخفاضا ملحوظا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢. ووفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٣، الذي نشرته صحيفة ''وول ستريت جورنال'' ومؤسسة التراث، أحرزت البحرين المرتبة الثانية عشرة على مستوى العالم والمرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط. وقد شهدت قطاعات الرعاية الصحية، والتعليم، والتدريب التقني والمهني إصلاحات أساسية. وعملا بالاستراتيجية البيئية الجديدة للبحرين، تم اعتماد قوانين أدرجت بموجبها بعض أنواع الحيوانات باعتبارها مهددة بالانقراض، ونُظمت طرقٌ للتخلص من النفايات الكيميائية والحد من التلوث.

١٧ - **السيد نازاريان** (أرمينيا): قال إن المجتمع الدولي قد أحرز تقدما كبيرا في وضع نهج متماسك لمعالجة التحديات المشتركة. ولكن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أفرزت بعض المسائل التي أثرت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك كانت الصورة العامة مشجعة للغاية؛ فبلدان عديدة خرجت من حالة الصراع وتعمل على توطيد السلام والتمتع بحقوق الإنسان.

١٨ - وتابع قائلا إن أرمينيا، على الرغم من تأثرها الشديد بالأزمة، بدأت مرحلة الانتعاش وهي ملتزمة بتحقيق أهدافها. وتواجه أرمينيا العديد من التحديات التي تواجهها البلدان ذات الدخل المنخفض، ولكن إدراجها ضمن البلدان المتوسطة الدخل أدى إلى انخفاض الدعم المقدم لها من المانحين. وحث الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين على مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان المتوسطة الدخل.

١٩ - واختتم قائلا إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) قد ساعد المجتمع الدولي على التوصل إلى فهم جماعي أفضل للطريق الذي يجب اتباعه في المستقبل. وأرمينيا على استعداد لدعم إصلاح منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة قدرتها على مواجهة التحديات الإنمائية العالمية.

٢٠ - **السيد تشيبازيوا** (زمبابوي): قال إن زمبابوي قد أحرزت تقدما في تحقيق بعض الأهداف والغايات الإنمائية للألفية، التي شملت ارتفاع صافي معدل الالتحاق بالمدارس والحد من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الأخرى. ومع ذلك، فإن البلدان النامية بوجه عام لا تسير على الدرب الصحيح لتحقيق الأهداف الأخرى، مثل توفير فرص حصول جميع الأمهات على الرعاية الصحية أو القضاء على الفقر. ويجب أن تعالج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ العوامل التي تجعل من الصعب على البلدان تحقيق تلك الأهداف، مثل البطالة، والتفاوت في الدخل، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، والاقتصادات غير المتنوعة، في جملة عوامل أخرى.

٢١ - وتابع قائلا إن من شأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أن ييسر الالتزام الدولي بتحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة جميعها، وهي البعد

الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. وقال إن الانخفاض الذي طرأ على المساعدة الإنمائية الرسمية خلال العامين الماضيين أثار قلقا شديدا لدى البلدان النامية. وشدد على أهمية الهدف ٨ المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، وحث الجهات المانحة على الوفاء بالتزاماتها وكفالة إمكانية استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بمرونة وفقا للأولويات الوطنية.

٢٢ - وأضاف أن تغير المناخ يتسبب في تزايد عدد الكوارث وشدتها. والبلدان النامية تعاني أكثر من غيرها من هذه الكوارث، مع أنها تصدر حدا أدنى من الانبعاثات. وينبغي أن يضطلع المسؤولون عن إصدار الكم الأكبر من الانبعاثات بزمام المبادرة في مكافحة تغير المناخ باعتبار ذلك مسألة ملحة.

٢٣ - وأعرب عن القلق إزاء الجمود الذي تشهده جولة مفاوضات الدوحة، فقال إن من الضروري وجود نظام تجاري متعدد الأطراف منصف لتمكين البدان النامية من النمو ومن زيادة فرص وصولها إلى الأسواق. واختتم قائلا إن المناقشة التي ستجري في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية ينبغي أن تحترم ولاية منظمة التجارة العالمية وأن تمنح الأولوية لتلبية احتياجات البلدان النامية. فمن شأن إعفاء الاقتصادات النامية من الرسوم الجمركية ومن فرض الحصص أن يعزز تلك الاقتصادات. وينبغي للمؤسسات التجارية والمالية الدولية أن تتسم بقدر أكبر من الديمقراطية بحيث تمنح البلدان النامية دورا أكبر في منظمة التجارة الدولية ومؤسسات بريتون وودز.

٢٤ - **السيدة ديل آغيلا كاستيو** (غواتيمالا): قالت إن التحسن الذي شهده مؤخرا التنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز جدير بالثناء وينبغي توسيع نطاقه ليشمل المنتديات الحكومية الدولية، بما فيها الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمديرين التنفيذيين للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الرئيسية.

٢٥ - وأضافت أنه ينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تتسم بالانفتاح والطموح. وينبغي أن يحتل القضاء على الفقر والجوع مكانة بارزة فيها، وكذلك الأمر بالنسبة لإحداث التحول الاجتماعي الذي يعزز التنمية المستدامة، بما في ذلك زيادة استخدام الطاقة المراعية للبيئة.

٢٦ - وفيما يتعلق بتنظيم أعمال اللجنة الثانية، ينبغي تبسيط جدول أعمال اللجنة، ومنح الأولوية فيه لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وحتى لا نقلل من فعالية عمل اللجنة، ينبغي ألا نقرر عقد فعاليات موازية وقت انعقاد الجمعية العامة، من قبيل الاجتماعات المقبلة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة والدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٢٧ - وتابعت قائلة إن العملية التي بدأت في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري، فقدت زخمها وينبغي إعادة تنشيطها خلال الدورة الحالية. وينبغي للدورة القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أن تحرز تقدما في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وفي تفعيل صندوق المناخ الأخضر.

٢٨ - **السيدة برينن - هيلوك** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو))، تكلمت أيضا باسم برنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فقالت إنه على الرغم من الانخفاض النسبي في عدد من يعانون من نقص التغذية ومن الجوع المزمن في جميع أنحاء العالم خلال السنوات العشر الماضية، فإن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لا يزالا قائمين ولكن بنسب متفاوتة بين المناطق. وعلى الصعيد العالمي، يعاني واحد من أصل كل ثمانية

أشخاص من نقص التغذية، وواحد من كل أربعة أطفال دون سن الخامسة من وقف النمو. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقر بأهمية العمل على تعزيز التغذية في الأيام الألف الأولى من حياة الطفل.

٢٩ - وتابعت قائلة إن المرأة تضطلع بدور كبير في الإنتاج الزراعي، فضلا عن تقديم الرعاية والدعم للأسر والمجتمعات المحلية. والوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها - الفاو وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية - ملتزمة بتنفيذ البرنامج المشترك المعني بالإسراع في إحراز التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، وذلك بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وفي سياق التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٠ - واستطردت قائلة إن الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها تأمل في أن تنظر اللجنة الثانية بصورة إيجابية في الطلبات المقدمة من الفاو إلى الجمعية العامة مقترحة الاحتفال بالسنة الدولية للتربة في عام ٢٠١٥ والسنة الدولية للحبوب في عام ٢٠١٦. وسيركز يوم الغذاء العالمي الواقع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر على النظم الغذائية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. كما أن ذلك اليوم سيوافق أيضا بدء الاحتفال بالسنة الدولية للزراعة الأسرية في عام ٢٠١٤، التي تهدف إلى إبراز الدور الذي تضطلع به الزراعة الأسرية في تحسين الأمن الغذائي والتغذية، وإيجاد فرص العمل، والتخفيف من حدة الفقر في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٣١ - وتابعت قائلة إن لجنة الأمن الغذائي العالمي، من خلال النهج المتعدد الأطراف الذي تتبعه، تعتبر مثالا للإدارة السليمة، ويمكن أن تعتبر نقطة مرجعية بالنسبة لـ ''تحدي القضاء على الجوع''. ولا بد من إيجاد حلول دائمة لمشكلة تقلب أسعار المواد الغذائية. ويوفر تصادف العمليتين الحيويتين - التعجيل بالجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - فرصة غير مسبوقة للقضاء على الجوع وسوء التغذية. واختتمت قائلة إن من الضروري، إذا أردنا أن يكون العالم أقوى وأكثر ازدهارا، أن نلتزم بالاستثمار المستدام في الزراعة والتنمية الريفية والأهداف الخمسة لـ ''تحدي القضاء على الجوع''. ويمكن تحقيق تلك الأهداف من خلال الحركات العالمية التي تقودها البلدان، من قبيل ''الارتقاء بمستوى التغذية'' (Scaling Up Nutrition). ويمكن للتعاون بين بلدان الجنوب أن يؤدي كذلك دورا هاما في ذلك الصدد.

٣٢ - **الرئيس:** قال موجزا المناقشة العامة، إن الاتجاه المشترك الذي برز هو الدعوة إلى التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ومتابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر ريو+٢٠، ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد ربط العديد من أعضاء اللجنة تغير المناخ بالقضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن تنفيذ المقترحات التي تقدمت بها الوفود في ذلك الصدد أن يمكِّن من إحداث تغيير حقيقي. ورحب بتجديد المانحين لالتزاماتهم بتقديم المعونة رغم الأزمة الاقتصادية والمالية؛ وقال إن النُهُج المبتكرة في تمويل التنمية، علاوة على المساعدة الإنمائية الرسمية، تكتسي أهمية بالغة. وتعلق المناقشة العامة آمالا كبيرة على المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده قريبا في بالي. وقد قدمت البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة أدلة على وضعها ضمن السياق الأوسع للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ووجهت البلدان المتوسطة الدخل الانتباه إلى ما تعاني منه من شواغل إنمائية. وفيما يتعلق بمناقشة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، شدد عدد من المتكلمين على ضرورة الاتساق في تنفيذ البرامج، وأثنوا على فعالية مبادرة ''توحيد الأداء''.

رفعت الجلسة الساعة ١٦:٣٠.